الأوفـــــاك

OFAC

أسئلة وأجوبة

اعداد

مستشار قانوني

د. أبو محمد

إسطنبول، السبت 2025/08/30م

فهرس

28	أذكر أمثلة مختصرة من الواقع لأشخاص اتبعوا هذه الخطوات ونجحوا في الخروج من القائمة.
29	اذكر قصص فشل (أشخاص/جمعيات حاولوا رفع أسمائهم ولم ينجحوا).
30	ما احتمالية النجاح في رفع الاسم من قوائم الأوفاك؟
31	اذكر استراتيجية دفاعية مثالية (Best Practice) لرفع الاسم من قوائم الأوفاك
33	هل قوائم الارهاب الصادرة عن الأوفاك يمكن ان تتسبب في اعتقال الاشخاص سواء داخل امريكا ام خارجها؟
34	ما الفرق بين قوائم الإرهاب الأمريكية (OFAC) والقوائم الأممية لمجلس الأمن؟
35	اذكر أمثلة على أشخاص وضعوا على القائمتين (الأوفاك والأمم المتحدة)؟
36	هل يتم تعميم قائمة الأوفاك على الدول بشكل رسمي؟
37	كيف تقوم البنوك حول العالم بدمج قائمتي الأوفاك والأمم المتحدة؟
39	كيف يمكن للأشخاص أو الشركات المدرجة أحيانًا الطعن أو طلب رفع أسمائهم من هذه القوائم؟
41	اذكر خطوات عملية مفصلة: ماذا يفعل شخص أو شركة أُدرج اسمها في قوائم OFAC ومجلس الأمن خطوة بخطوة؟
43	اذكر أمثلة لأشخاص نجحوا فعلًا في رفع أسمائهم من هذه القوائم (من الأوفاك أو الأمم المتحدة)
45	هل يوجد علاقة بين قوائم الارهاب من الأوفاك وقوائم الارهاب الاسرائيلية؟
47	الشخص المدرج على قوائم الارهاب الإسرائيلية هل يتم اعتقاله إذا زار اسرائيل؟ وهل ممكن يتم اعتقاله إذا زار دول لها علاقة قوية مع اسرائيل مثل الامارات او مصر او الاردن او غيرها.
48	كيف تعمل مذكرات الإنتربول الحمراء وعلاقتها بالقوائم الإسرائيلية والأمريكية؟

الأوفاك OFAC

(أسئلة وأجوبة)

تهميد:

العقوبات الدولية ليست مجرد قوائم أسماء، بل هي أداة سياسية واقتصادية تستخدمها الدول الكبرى للضغط والتأثير، بينما على الأفراد والشركات أن يتعاملوا معها كإجراءات قانونية يمكن الطعن فيها أو التحايل عليها وفق القوانين والأنظمة الدولية✨ .

سؤال: ما الأوفاك؟

جواب:

الأوفاك (OFAC)هي اختصار لـ **مكتب مراقبة الأصول الأجنبية** (Office of Foreign Assets Control)، وهو جهاز تابع لوزارة الخزانة الأمريكية.

سؤال: ما المهام الرئيسة للأوفاك؟

جواب:

- **فرض العقوبات الاقتصادية والمالية** :يصدر قرارات بحظر التعامل مع دول، منظمات، أو أفراد ترى الولايات المتحدة أنهم يشكلون تهديدًا لأمنها القومي أو لسياستها الخارجية.
- **تجميد الأصول** :يقوم بتجميد أموال وأرصدة الأشخاص أو الكيانات المستهدفة داخل النظام المالي الأمريكي.
- **منع التعاملات التجارية** :يحظر على الأفراد أو الشركات الأمريكية التعامل معهم (شراء، بيع، تحويل أموال، استثمارات...).

أمثلة على العقوبات التي يفرضها الأوفاك؟

جواب:

- عقوبات على **دول** مثل: إيران، سوريا، كوريا الشمالية، روسيا (في فترات معينة).
- عقوبات على **منظمات** :مثل جماعات مسلحة أو منظمات متهمة بالإرهاب أو تجارة المخدرات.
- عقوبات على **أشخاص** :رجال أعمال، سياسيين، أو أفراد متهمين بتمويل الإرهاب أو الفساد.

ما أهمية الأوفاك لأمريكا؟

جواب:

الأوفاك يعد أداة قوية في السياسة الخارجية الأمريكية، لأنه لا يستخدم القوة العسكرية، بل **الضغط الاقتصادي** لإجبار الدول أو الكيانات المستهدفة على تغيير سلوكها.

سؤال: كيف تُدرج الأسماء على قائمة الأوفاك وما معنى أن يكون شخص أو جمعية عليها؟

كيف تُدرج الأسماء على قائمة الأوفاك؟

جواب:

مكتب الأوفاك عنده ما يُعرف بـ **قائمة العقوبات الخاصة** (Specially Designated Nationals – SDN List)، وهي تحتوي على أسماء الأشخاص والكيانات المحظور التعامل معهم.
الإدراج يتم بعد **تحقيق ومراجعة دقيقة** وفق عدة معايير:

1. **قرارات سياسية** :إذا اعتُبر بلد أو جهة تهديدًا للأمن القومي أو مصالح الولايات المتحدة.
2. **ارتباطات بالإرهاب** :إدراج الأشخاص أو الجماعات الممولة أو الداعمة لأنشطة إرهابية.
3. **المخدرات والجريمة المنظمة** :استهداف شبكات التهريب أو غسيل الأموال.
4. **الفساد وانتهاك حقوق الإنسان** :إدراج سياسيين أو مسؤولين كبار متورطين.
5. **علاقات اقتصادية مشبوهة** :شركات أو رجال أعمال يساعدون دولًا خاضعة للعقوبات.

سؤال: ماذا يعني إدراج شخص أو جمعية على قائمة الأوفاك؟

جواب:

- **تجميد الأموال والأرصدة** :أي أموال أو أصول للشخص/الجهة داخل أمريكا تُجمّد فورًا.
- **حظر التعامل** :يمنع على أي فرد أو شركة أمريكية التعامل معه (بيع، شراء، تحويل أموال...).

- **تأثير عالمي** :حتى خارج أمريكا، كثير من البنوك العالمية تتجنب التعامل مع الأسماء المدرجة خوفًا من العقوبات.
- **صعوبة السفر والتحويلات** :الشخص قد يواجه مشاكل في السفر، فتح الحسابات البنكية، أو حتى إجراء معاملات دولية.

مثال واقعي:

لو تم إدراج جمعية خيرية عربية على قائمة الأوفاك، فهذا يعني:

- تُعتبر الجمعية رسميًا **كيانًا داعمًا للإرهاب** بنظر واشنطن.
- أي بنك عالمي يتعامل معها قد يتعرض لعقوبات.
- حتى المساعدات الإنسانية التي تمر عبرها يمكن أن تتوقف.

سؤال: ما هي الأداة القانونية التي يتم بموجبها الادراج في قوائم العقوبات؟

جواب:

يتم بأمر تنفيذي.

تعريف: الأوامر التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية هي أدوات قانونية يصدرها رئيس الولايات المتحدة لتوجيه عمل الحكومة الفيدرالية. تعتبر هذه الأوامر واحدة من الصلاحيات التنفيذية التي يمتلكها الرئيس، ويتم استخدامها لتنفيذ السياسات أو تنظيم عمل الوكالات الفيدرالية دون الحاجة إلى موافقة الكونغرس مباشرة.

سؤال: هل هذا يعني أن قوائم الاهاب الصادرة عن الأوفاك تكون بأمر تنفيذي من الرئيس مباشرة؟

جواب:

نعم، قوائم الإرهاب التي تديرها OFAC (مكتب مراقبة الأصول الأجنبية – Office of Foreign Assets Control) في وزارة الخزانة الأمريكية غالبًا ما تستند إلى أوامر تنفيذية يصدرها رئيس الولايات المتحدة، لكنها لا تقتصر عليها فقط.

سؤال: إذن، كيف يتم إدراج الأفراد أو الكيانات على قوائم الإرهاب في OFAC؟

جواب:

1. بموجب أوامر تنفيذية (Executive Orders):

الرئيس يصدر أمرًا تنفيذيًا يعلن فيه أن أنشطة معينة تشكل تهديدًا للأمن القومي أو السياسة الخارجية، وبالتالي يُفوض وزارة الخزانة باتخاذ إجراءات.

أمثلة:

EO 13224 (2001) تجميد أصول الافراد والكيانات التي تساعد او تمول الإرهاب.

EO 13818 (2017) فرض عقوبات على منتهكي حقوق الانسان والفساد.

EO 12947 (1995) استهداف منظمات إرهابية في الشرق الأوسط مثل حماس وحزب الله.

هذه الأوامر تعطي الصلاحية لوزارة الخزانة (OFAC) لإدراج الأشخاص أو الكيانات على "قائمة الأشخاص المحظورين" (SDN List).

2. بموجب قوانين صادرة عن الكونغرس: بعض القوانين مثل:

القانون الوطني للطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA)

قانون باتريوت الأمريكي (Patriot Act)

قانون مكافحة تمويل الإرهاب

تمنح الرئيس وOFAC صلاحيات واسعة لتجميد الأصول ومنع المعاملات مع الكيانات الإرهابية.

3. من خلال تقييم استخباراتي وتوصيات الوكالات:

الاستخبارات الأمريكية، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، وغيرها، تقدم تقارير تدعم قرارات الإدراج.

OFAC تُصدر القرار بعد التقييم، حتى لو لم يكن هناك أمر تنفيذي جديد.

ما خصائص الأوامر التنفيذية؟

جواب:

1. تصدر عن الرئيس بصفته رئيسًا للسلطة التنفيذية.
2. لا تتطلب موافقة الكونغرس، لكنها يجب أن تستند إلى سلطة قانونية (من الدستور أو من قانون صادر عن الكونغرس).
3. تخضع للمراجعة القضائية، ويمكن إبطالها إذا وُجد أنها غير دستورية أو تتجاوز السلطة الممنوحة للرئيس.
4. يمكن للرؤساء اللاحقين تعديلها أو إلغاؤها بسهولة.

سؤال: ما استخدامات الأوامر التنفيذية؟

جواب:

1–تنظيم عمل الوكالات الفيدرالية.

2–إعلان حالات الطوارئ.

3–فرض عقوبات اقتصادية.

4–تعديل السياسات المتعلقة بالهجرة، البيئة، التعليم، وغيرها.

5–تنظيم الشؤون العسكرية أو الأمن القومي.

يُرقَّم كل أمر تنفيذي بشكل تسلسلي منذ بداية النظام الحديث للأوامر التنفيذية عام 1907 (بدءًا من الرئيس تيودور روزفلت تقريبًا).

سؤال: ما هي أنواع العقوبات التي يفرضها الأوفاك (مالية، تجارية، سفر... إلخ)؟

جواب:

أولًا: العقوبات المالية

- **تجميد الأصول**: أي أموال أو حسابات أو ممتلكات للشخص/الجهة داخل الولايات المتحدة تُجمّد مباشرة.
- **منع التحويلات المالية**: لا يمكن إجراء أي تحويل بنكي عبر النظام المالي الأمريكي.
- **حرمان من التعامل مع البنوك العالمية**: لأن معظم البنوك الكبرى مرتبطة بالنظام المالي الأمريكي، فتتجنب التعامل مع الأسماء المدرجة.

ثانيًا: العقوبات التجارية

- **حظر الاستيراد أو التصدير**: منع الشركات الأمريكية من شراء أو بيع أي منتجات للجهة أو الشخص المدرج.
- **قيود على الاستثمار**: لا يُسمح بالاستثمار أو الدخول في مشاريع مشتركة مع الكيانات المدرجة.

- **حظر استخدام التكنولوجيا الأمريكية** :مثل البرمجيات، المعدات، أو الخدمات التقنية.

ثالثًا: العقوبات الدبلوماسية والسياسية

- **الضغط على الدول** :إدراج شركات أو وزارات أو مسؤولين للضغط على حكومة بلد معين.
- **تقييد المساعدات الدولية** :منع وصول المساعدات أو القروض (مثلاً من البنك الدولي) للدول المستهدفة.

رابعًا: العقوبات الشخصية (على الأفراد)

- **منع السفر** :إدراج الشخص على لوائح الممنوعين من دخول الولايات المتحدة.
- **تجميد ممتلكاته في الخارج** :لأن العقوبات الأمريكية غالبًا تُتبع من الاتحاد الأوروبي وبنوك أخرى.
- **تشويه السمعة الدولية** :بمجرد إدراج الاسم، يصبح التعامل معه دوليًا محفوفًا بالمخاطر.

مثال توضيحي:

لو رجل أعمال تم إدراجه:

- حساباته البنكية في الخارج تُغلق.
- شركات الشحن ترفض التعامل معه.
- لا يستطيع شراء أو بيع عبر الدولار الأمريكي.
- قد يفقد شركاته عقودها مع شركاء عالميين.

سؤال: الفرق بين عقوبات الأوفاك (OFAC) الأمريكية وعقوبات مجلس الأمن (الأمم المتحدة):

جواب:

أولًا: عقوبات الأوفاك(OFAC)

- **الجهة المصدرة** :مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية.
- **النطاق** :أمريكي بالأساس، لكنه يمتد عالميًا بسبب قوة الدولار وهيمنة النظام المالي الأمريكي.

- **الأسباب :**مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي أو سياسته الخارجية (الإرهاب، المخدرات، الفساد، انتهاك حقوق الإنسان...).
- **التأثير:**
  - فوري وسريع التنفيذ.
  - يركز على البنوك والمعاملات بالدولار.
  - أي شركة أو بنك عالمي يخالفها قد يُعاقب (غرامات ضخمة).
- **مثال :**العقوبات على شركات وأفراد إيرانيين بسبب دعمهم لبرامج الصواريخ أو الحرس الثوري.

ثانيًا: عقوبات مجلس الأمن(UN Sanctions)

- **الجهة المصدرة :**مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (15 عضوًا، بما فيهم الدول دائمة العضوية).
- **النطاق :**دولي وإلزامي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193 دولة).
- **الأسباب :**قضايا تهدد **السلم والأمن الدوليين**)الإرهاب، الحروب، انتشار الأسلحة النووية.(...
- **التأثير:**
  - أوسع من الأوفاك لأنه يشمل كل الدول.
  - يحتاج **تصويت وموافقة،** وقد تعرقله **الفيتو** من إحدى الدول الكبرى.
- **مثال :**العقوبات على كوريا الشمالية بسبب تجاربها النووية.

الفرق الجوهري

- **الأوفاك :**قرار أمريكي أحادي، سريع وذو نفوذ اقتصادي عالمي.
- **مجلس الأمن :**قرار دولي جماعي، أوسع نطاقًا لكنه أبطأ بسبب السياسة والتصويت.

بمعنى آخر:

- الأوفاك = "سلاح اقتصادي أمريكي" تستخدمه واشنطن منفردة.

- مجلس الأمن = "قرار دولي جماعي" يُلزم العالم كله، لكنه أحيانًا يتعطل بسبب الخلافات بين القوى الكبرى.

سؤال: الاساس القانوني لفرض عقوبات على الدول فيما يتعلق بقوائم الأوفاك؟

جواب:

1- الأساس الداخلي (القانون الأمريكي)

العقوبات التي يصدرها **مكتب الأوفاك** تستند إلى تشريعات وقوانين أمريكية، أهمها:

1. **قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA – International Emergency Economic Powers Act، 1977)**
   - يمنح الرئيس الأمريكي سلطة فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على دول أو كيانات أجنبية إذا اعتبر أنها تهدد الأمن القومي أو السياسة الخارجية.
   - هذا القانون هو العمود الفقري لمعظم عقوبات الأوفاك.
2. **قانون سلطات الدفاع الوطني(NEA – National Emergencies Act ، 1976)**
   - يسمح للرئيس بإعلان حالة طوارئ وطنية، وبناءً عليها يُصدر أوامر تنفيذية (Executive Orders)تفرض العقوبات.
3. **تشريعات خاصة من الكونغرس**
   - مثل "قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات(CAATSA – 2017) "، الذي فُرض على روسيا وإيران وكوريا الشمالية.
   - قوانين أخرى مرتبطة بالإرهاب، المخدرات، انتهاك حقوق الإنسان، وغسل الأموال.
4. **الأوامر التنفيذية الرئاسية(Executive Orders)**
   - الرئيس يستخدم سلطاته بموجب القوانين أعلاه ليصدر أوامر محددة تحدد الأفراد والدول الخاضعة للعقوبات.
   - الأوفاك يقوم بتنفيذ هذه الأوامر عمليًا عبر القوائم) مثل قائمة.(SDN

2- الأساس الدولي (القانون الدولي)

- **الأوفاك ليست جزءًا من الأمم المتحدة**، فهي أداة **أمريكية أحادية الجانب.**
- لا يوجد نص في ميثاق الأمم المتحدة يعطي الولايات المتحدة الحق وحدها في فرض عقوبات على الدول.
- لذلك، كثير من الدول تعتبر عقوبات الأوفاك **غير شرعية دوليًا** لأنها:
  - تخرج عن الإطار الجماعي لمجلس الأمن.
  - تمثل "ولاية قضائية خارج الحدود(Extraterritorial Jurisdiction) "، أي فرض القانون الأمريكي على غير الأمريكيين.

3- **الممارسات العملية**

- رغم الجدل القانوني الدولي، **قوة الدولار** وسيطرة النظام المالي الأمريكي على التحويلات (SWIFT)تجعل عقوبات الأوفاك نافذة عالميًا.
- معظم البنوك والشركات العالمية تلتزم بها خوفًا من الغرامات الضخمة (بعض البنوك الأوروبية دفعت مليارات الدولارات غرامات لانتهاك عقوبات الأوفاك).

الخلاصة

- **الأساس القانوني داخلي (أمريكي)** :قوانين الكونغرس + IEEPA + NEA + الأوامر التنفيذية.
- **من منظور دولي** :هذه العقوبات تُعتبر "إجراءات أحادية" لا تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك محل انتقاد واسع.
- **الواقع العملي** :فاعليتها تأتي من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وليس من شرعية دولية.

سؤال: ما الانتقادات القانونية الدولية لعقوبات الأوفاك:

جواب:

1-انتهاك مبدأ السيادة

- القانون الدولي (ميثاق الأمم المتحدة – المادة 7/2) يؤكد على **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.**

- العقوبات الأمريكية (الأوفاك) غالبًا تُفرض **منفردة** دون تفويض من مجلس الأمن، وبالتالي تعتبرها بعض الدول انتهاكًا لسيادتها.

2- تجاوز مبدأ "الولاية القضائية"

- الأصل أن القانون يطبَّق داخل حدود الدولة فقط.
- الأوفاك يفرض ما يسمى بـ **الولاية القضائية خارج الحدود** (Extraterritorial Jurisdiction):
  - مثال: بنك أوروبي في فرنسا يُعاقب لأنه تعامل بالدولار مع شركة إيرانية**!**
  - رغم أن البنك أوروبي، إلا أنه خضع للعقوبة بسبب مروره عبر النظام المالي الأمريكي.
- هذا التوسع يُعتبر من منظور دولي **غير مشروع.**

3- تقويض دور مجلس الأمن

- مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المخوّلة بفرض عقوبات اقتصادية ملزمة على الدول (المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة).
- الأوفاك bypass (تتجاوز) هذا الدور، ما يخلق نظامًا موازيًا للعقوبات، ويتعارض مع الشرعية الدولية.

4- الأثر الإنساني السلبي

- العقوبات الأمريكية أحيانًا تطال قطاعات حيوية: الغذاء، الدواء، التحويلات الإنسانية.
- هذا يتعارض مع القانون الدولي الإنساني ومبدأ **حماية المدنيين.**
- منظمات أممية (مثل لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة) انتقدت مرارًا "العقوبات الأحادية" باعتبارها نوعًا من "العقاب الجماعي."

5- ازدواجية المعايير

- يُنتقد الأوفاك لأنه يُستخدم أحيانًا كأداة سياسية تخدم مصالح الولايات المتحدة أكثر من حماية الأمن الدولي.
- مثال: دول حليفة لواشنطن ترتكب انتهاكات، لكنها لا تُعاقب بنفس الحزم الذي يُفرض على خصومها.

الخلاصة النقدية

- من منظور القانون الدولي:

- الأوفاك = **غير مشروع دوليًا** (لأنه أحادي ويخرق السيادة).
- من منظور السياسة الواقعية:
  - الأوفاك = **أداة ضغط قوية** بفضل الدولار والنظام المالي العالمي.

سؤال: كيف تواجه الدول عقوبات الأوفاك أو تتحايل عليها:

جواب:

1-الالتفاف عبر أنظمة مالية بديلة

- **الصين وروسيا :**أنشأوا أنظمة تحويل بديلة عن "سويفت (SWIFT) "الخاضع للغرب:
  - روسيا: نظام **SPFS** (System for Transfer of Financial Messages).
  - الصين: نظام **CIPS** (Cross–Border Interbank Payment System).
- الهدف: إجراء تحويلات مالية دولية بدون المرور عبر الدولار الأمريكي أو البنوك الغربية.

2- التجارة بالعملات المحلية أو "المقايضة"

- **إيران وتركيا** مثلًا: تبادل سلع (نفط مقابل ذهب/غذاء) لتجنب المرور بالدولار.
- **روسيا والصين :**توسع التجارة باليوان والروبل بدلاً من الدولار.
- هذا يقلل من قدرة الأوفاك على تتبع المعاملات.

3- استخدام الوسطاء والشركات الوهمية

- إنشاء **شركات واجهة** (Front Companies)في دول ثالثة لتسهيل الاستيراد والتصدير.
- مثال: إيران أنشأت شركات في الإمارات وماليزيا لشراء معدات محظورة.
- الشركات تكون قانونيًا في بلد غير خاضع للعقوبات، لكنها تعمل لصالح الدولة المعاقبة.

4- التهريب عبر دول الجوار

- **كوريا الشمالية :**تعتمد على التهريب البحري وتغيير أسماء السفن وأعلامها.
- **إيران :**تستخدم دول مثل العراق أو سوريا كقنوات عبور للنفط أو البضائع.

5- العملات المشفرة(Crypto)

- بعض الدول أو الأفراد يستخدمون **البيتكوين والعملات الرقمية** لتجاوز النظام البنكي التقليدي.
- لكن الأوفاك بدأ يلاحق المحافظ الإلكترونية المرتبطة بجهات معاقبة.

6- بناء تحالفات اقتصادية بديلة

- **بريكس :(BRICS)** تحالف يضم روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، ومعهم لاحقًا دول أخرى.
- يهدف لتقليل الاعتماد على الدولار، وربما إنشاء عملة جديدة.
- هذا يُضعف تأثير العقوبات الأمريكية مع الوقت.

7- الدعم من دول حليفة

- بعض الدول الخاضعة للعقوبات تتلقى دعمًا مباشرًا من حلفاء لا يلتزمون بالأوفاك.
- مثال: الصين وروسيا تستمرّان بشراء النفط الإيراني رغم العقوبات.

خلاصة

- **قصير المدى** :الدول تلجأ للتهريب، المقايضة، الشركات الوهمية.
- **طويل المدى** :بناء أنظمة مالية بديلة لتقليل هيمنة الدولار.
- ورغم هذه المحاولات، يبقى الأوفاك قويًا جدًا لأن **80%من التجارة العالمية تمر عبر الدولار والبنوك الغربية.**

دراستين عمليتين (Case Studies) توضح كيف واجهت إيران وروسيا عقوبات الأوفاك:

إيران، خلفية:

- إيران تحت العقوبات الأمريكية منذ الثورة الإسلامية 1979، وتضاعفت بسبب برنامجها النووي ودعمها لحركات مسلحة.
- الأوفاك فرض عليها حظرًا ماليًا وتجاريًا شاملًا، خصوصًا على **تصدير النفط** (مصدر الدخل الأساسي).

طرق المواجهة والتحايل:

1. **التهريب النفطي**
   - شحنات النفط تُباع تحت أعلام دول أخرى أو عبر تغيير أسماء السفن.
   - البيع بأسعار مخفّضة لدول مثل الصين والهند.
2. **المقايضة (نفط مقابل سلع)**
   - النفط مقابل الغذاء أو الذهب.

- مثال: اتفاقيات مع تركيا (نفط مقابل ذهب).

3. **الشركات الوهمية**
   - تأسيس شركات في الإمارات، ماليزيا، سلطنة عمان لتسهيل بيع النفط وشراء المعدات.
4. **العملات المحلية والعملات الرقمية**
   - تبادل باليوان الصيني والروبل الروسي.
   - استخدام البيتكوين لتحويل الأموال بعيدًا عن البنوك.
5. **التعاون مع حلفاء**
   - الصين وروسيا استمرت بشراء النفط رغم العقوبات.
   - قطر وعُمان لعبوا دور وسطاء في بعض التحويلات المالية.

النتيجة:

- رغم الانكماش الاقتصادي الكبير، لم تنجح العقوبات في "تصفير صادرات النفط الإيراني."
- طهران طورت **اقتصاد مقاومة** يعتمد على الإنتاج الداخلي والتحايل المالي.

روسيا، خلفية:

- بعد غزو أوكرانيا (2022)، الأوفاك فرض عقوبات غير مسبوقة:
  - تجميد مئات المليارات من أصول البنك المركزي الروسي.
  - حظر البنوك الروسية الكبرى من نظام **SWIFT.**
  - حظر تصدير التكنولوجيا الغربية.

طرق المواجهة والتحايل:

1. **تعزيز التجارة بالعملات المحلية**
   - زيادة استخدام **اليوان** مع الصين.
   - الاتفاق مع الهند على دفع ثمن النفط بالروبل والروبية بدل الدولار.
2. **تحويل النفط شرقًا**
   - بدل أوروبا، روسيا وجهت صادراتها النفطية للصين، الهند، تركيا.
   - بأسعار مخفضة لكن بكميات ضخمة.
3. **التعامل عبر وسطاء**

- شركات في الإمارات، تركيا، وكازاخستان صارت واجهات لتوريد قطع الغيار والسلع المحظورة.

4. **تطوير نظام دفع بديل عنVisa/MasterCard**
   - أطلقت روسيا نظامها المحلي **.Mir**
   - اتفاقيات مع بعض الدول لقبول بطاقاتها.
5. **الاستفادة من الفجوات**

- شركات أوروبية وآسيوية صغيرة ما زالت تتعامل مع روسيا بعيدًا عن الأنظار، لأن الأوفاك يركز على الكبار.

النتيجة:

- الاقتصاد الروسي انكمش، لكن لم ينهَر.
- روسيا نجحت في "التكيّف السريع" بفضل سوق الطاقة الهائل وحلفائها (الصين والهند خصوصًا).
- ومع ذلك، لا تزال تواجه عزلة مالية وتكنولوجية عميقة.

الخلاصة

- **إيران** :اتجهت نحو **التهريب والشركات الوهمية والمقايضة.**
- **روسيا** :اعتمدت أكثر على **الأسواق الضخمة (الصين والهند) وبناء بدائل مالية داخلية.**
- كلاهما أثبت أن العقوبات لا تُسقط الدول بسهولة، لكنها **تبطئ نموها وتزيد كلفتها الاقتصادية والسياسية.**

سؤال: إذا ادرجت الأوفاك شخص طبيعي او معنوي على قوائم الارهاب، ولكنهم في دول لا يعتبرونهم ارهابيين، فما تصرف الدول؟ وكيف يتصرف الاشخاص المدرجين على قوائم الارهاب؟

الجواب:

يدخل في لبّ **الإشكالية الدولية لعقوبات الأوفاك،** لأنه يُظهر الصدام بين **التصنيف الأمريكي** وبين **موقف باقي الدول.** تاليا **موقف الدول** و**موقف الأشخاص أو الكيانات المدرجة.**

أولًا: موقف الدول

عندما تضع الأوفاك شخصًا طبيعيًا أو معنويًا (شركة/جمعية) على قوائم الإرهاب، لكن دولته أو دول أخرى لا تعتبره إرهابيًا، يظهر التباين في المواقف:

1. **الدول الحليفة للولايات المتحدة**
   - غالبًا تلتزم بالعقوبات بشكل مباشر أو غير مباشر.
   - حتى لو لم تعتبر الشخص إرهابيًا رسميًا، **بنوكها ومؤسساتها المالية تلتزم** خوفًا من فقدان تعاملها مع النظام المالي الأمريكي.
   - مثال: دول الاتحاد الأوروبي كثيرًا ما تلتزم عمليًا، حتى لو لم تتبنَّ نفس التصنيف.
2. **الدول غير الحليفة أو المعادية لواشنطن**
   - ترفض رسميًا التصنيف وتعلن أن العقوبات "غير شرعية" لأنها أحادية.
   - مثال: روسيا، الصين، إيران... تستمر بالتعامل مع الأشخاص أو الكيانات المدرجة.
   - لكن رغم ذلك، **يظل التعامل المالي صعبًا** بسبب هيمنة الدولار على التجارة العالمية.
3. **الدول المتوازنة (الحيادية)**
   - قد لا تصف الشخص بالإرهاب محليًا، لكنها تتجنب التعامل معه على مستوى البنوك والشركات الكبرى لتفادي مشاكل مع الأوفاك.
   - هنا يظهر "النفاق القانوني": الدولة لا تعترف به كإرهابي، لكنها عمليًا تعرقل أعماله.

ثانيًا: موقف الأشخاص أو الكيانات المدرجة

الأشخاص أو المنظمات التي تُدرج على قوائم الأوفاك يواجهون واقعًا صعبًا جدًا حتى لو كانت دولهم لا تعتبرهم إرهابيين:

1. **مشاكل مالية خطيرة**
   - تجميد أموالهم في الخارج.
   - صعوبة فتح حسابات بنكية حتى في بلدهم (لأن البنوك تخشى العقوبات الثانوية).
2. **عزلة اقتصادية وتجارية**
   - صعوبة إبرام عقود دولية أو استيراد/تصدير.

- حتى شركات الشحن والتأمين تتجنب التعامل معهم.

3. **التقاضي والاعتراض**
   - بعضهم يلجأ للمحاكم الأمريكية للطعن في قرار إدراجهم (لكن نسبة النجاح ضعيفة).
   - مثال: بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية في أمريكا رفعت قضايا ضد الأوفاك.
4. **الالتفاف والتحايل**
   - إنشاء شركات واجهة أو استخدام أسماء بديلة.
   - التحويلات النقدية أو عبر وسطاء في دول لا تلتزم بالأوفاك.
5. **الدعم المحلي**
   - إذا كانت الدولة تعتبرهم شرعيين (مثال: حركة حماس أو حزب الله في لبنان)، فإنهم يستمرون بالنشاط محليًا بشكل طبيعي، لكن يتضرر نشاطهم الدولي بشدة.

مثال واقعي

- **حركة حماس** :الأوفاك تضعها على قوائم الإرهاب.
  - في أمريكا وأوروبا: محظورة بشكل كامل.
  - في دول أخرى (مثل قطر وتركيا): ليست محظورة وتعمل بشكل سياسي واجتماعي.
  - النتيجة: حماس تستطيع النشاط داخل هذه الدول، لكن لا تستطيع فتح حسابات بنكية عالمية أو التعامل بالدولار بسهولة.

الخلاصة

- **الدول** :تتعامل حسب مصالحها. بعض الدول تلتزم كليًا (أوروبا)، بعضها ترفض (روسيا، الصين)، وبعضها "تتعايش" بحذر (تركيا، بعض الدول العربية).
- **الأشخاص أو الكيانات المدرجة** :يعيشون عزلة مالية وتجارية دولية حتى لو كانوا نشطين محليًا، ويحاولون التحايل عبر الوسطاء أو الاعتماد على دعم الدول الحليفة.

سؤال: ما الآثار الإنسانية والقانونية على الأفراد العاديين (مثلًا: لو كان شخص عادي وُضع ظلمًا على قوائم الأوفاك)؟

جواب:

هذا جانب حساس جدًا، لأن إدراج شخص عادي (طبيعي) على قوائم الأوفاك قد يقلب حياته رأسًا على عقب حتى لو كان بريئًا أو غير مصنف كإرهابي في بلده. بيان ذلك بالآتي:

أولًا: الآثار الإنسانية على الفرد المدرج ظلمًا

1. **شلّ الحياة المالية**
   - تجميد حساباته البنكية في الخارج فورًا.
   - صعوبة فتح حساب جديد حتى في بلده (البنوك تخاف من العقوبات الثانوية).
   - توقف التحويلات المالية من وإلى الخارج (مثلاً لو كان عنده أبناء يدرسون في الخارج أو عمل تجاري).
2. **تقييد الحركة والسفر**
   - إدراج اسمه في أنظمة المراقبة العالمية (المطارات، شركات الطيران).
   - صعوبة الحصول على تأشيرات أو دخول كثير من الدول، حتى لو لم تعتبره إرهابيًا.
3. **وصمة اجتماعية**
   - مجرد إدراج اسمه كـ "مرتبط بالإرهاب" يسبب له **تشويه سمعة** محليًا ودوليًا.
   - يمكن أن يفقد عمله أو علاقاته التجارية بسبب "الريبة."
4. **تأثير على الأسرة**
   - زوجته وأولاده قد يعانون من تجميد أموال الأسرة كلها.
   - صعوبة دفع رسوم المدارس أو الجامعات أو حتى النفقات الطبية إذا كانت عبر البنوك.

ثانيًا: الآثار القانونية

1. **غياب حق الدفاع الفوري**
   - الأوفاك عادة لا تُخطر الشخص مسبقًا، بل يكتشف فجأة أنه على القائمة.
   - هذا يخلق إحساسًا بالظلم و"العقوبة بلا محاكمة."
2. **إمكانية الطعن**
   - يستطيع الشخص تقديم التماس (Petition for Delisting) إلى الأوفاك لإزالة اسمه.

- يمكنه رفع قضية أمام محكمة أمريكية (لكن فرص النجاح ضئيلة، لأن الأدلة غالبًا سرية تحت بند "الأمن القومي").

3. **الازدواجية القانونية**
   - في بلده: قد يُعتبر شخصًا عاديًا أو حتى شخصية عامة محترمة.
   - في الخارج: يعامل كـ "إرهابي عالمي"، وهذا يخلق تناقضا قانونيا يصعب التعايش معه.

ثالثًا: سُبل المواجهة للشخص المدرج ظلمًا

1. **اللجوء للمحاكم الأمريكية** (مع محام متخصص في قوانين العقوبات).
2. **الضغط عبر منظمات حقوقية وإنسانية** لتسليط الضوء على قضيته.
3. **التعاون مع وزارة الخزانة** لإثبات أن لا علاقة له بالإرهاب (تقديم وثائق، شهادات، حسابات مالية نظيفة).
4. **الاعتماد على الاقتصاد النقدي أو المحلي** بدل التعامل الدولي بالدولار.

مثال واقعي

- بعض **رجال الأعمال العرب والمسلمين في أمريكا** تم إدراجهم بحجة تمويل الإرهاب، رغم أن نشاطهم كان خيريًا أو تجاريًا بحتًا.
- النتيجة:
   - فقدوا شركاتهم.
   - عانوا من عزلة اجتماعية وقانونية.
   - بعضهم كسب قضايا لاحقًا ضد الحكومة الأمريكية، لكن بعد سنوات طويلة من المعاناة.

الخلاصة:

إدراج شخص بريء على قوائم الأوفاك يعني عمليًا "حكم إعدام اقتصادي واجتماعي" بدون محاكمة عادلة. ورغم وجود آليات للطعن، إلا أنها بطيئة وصعبة، ما يجعل كثيرين يعيشون تحت معاناة طويلة الأمد.

سؤال: مطلوب دليل عملي خطوة بخطوة لما يجب أن يفعله شخص إذا اكتشف فجأة أنه مُدرج على قوائم الأوفاك:

جواب:

الدليل العملي للشخص المدرج على قوائم الأوفاك

1- التأكد من الإدراج

- الدخول إلى موقع وزارة الخزانة الأمريكية **OFAC SDN List** – القائمة السوداء.
- البحث بالاسم الكامل، تاريخ الميلاد، أو اسم الشركة للتأكد من التطابق (أحيانًا يحصل تشابه أسماء).
- إذا كان الاسم موجودًا، يجب التأكد من **أنك أنت المقصود فعلًا** (قد يكون شخص آخر بنفس الاسم).

2- فهم القيود

- إدراجك يعني:
  - تجميد أموالك وأصولك في النظام المالي الأمريكي.
  - منع أي شركة أو بنك أمريكي من التعامل معك.
  - البنوك العالمية قد تتجنبك خوفًا من العقوبات الثانوية.
- لكن: هذا لا يعني أنك "مجرم" في القانون المحلي لدولتك بالضرورة.

3- الاستعانة بمحامٍ متخصص

- التوجه إلى محامٍ خبير في **قوانين العقوبات الأمريكية.(OFAC Sanctions Law)**
- المحامي يساعدك في:
  - التحقق من سبب إدراجك.
  - صياغة **التماس رفع الاسم.(Delisting Petition)**

- التفاوض مع وزارة الخزانة الأمريكية.

4- تقديم التماس (طلب رفع الاسم)

- يقدم الطلب إلى مكتب الأوفاك نفسه.
- يتضمن:
  - **بيانات الهوية** :إثبات أنك شخص مختلف إذا كان هناك تشابه أسماء.
  - **وثائق مالية** :سجلات حسابات، معاملات بنكية نظيفة، عقود عمل/تجارة.
  - **إثباتات قانونية** :شهادات من دولتك بأنك لست مدانًا أو مصنفًا كإرهابي.
- الأوفاك يراجع الطلب، وقد يطلب مستندات إضافية.

5- اللجوء للمحاكم الأمريكية

- إذا رفض الأوفاك رفع اسمك، يمكن رفع دعوى أمام **المحكمة الفيدرالية** في واشنطن.
- الهدف: الطعن في القرار واعتباره غير مبرر أو غير مدعوم بأدلة.
- الصعوبة: الأوفاك عادة يستخدم أدلة سرية (باسم الأمن القومي)، ما يجعل الدفاع صعبًا.

6- الدعم الإعلامي والحقوقي

- التواصل مع منظمات حقوقية مثل: Amnesty
- إبراز قصتك في الإعلام لإظهار أنك ضحية **عقوبات جائرة**.
- هذا قد يضغط سياسيًا على الأوفاك لمراجعة قرارها.

7- التعايش العملي مؤقتًا

- استخدام **البنوك المحلية** بدلًا من الدولية.
- الاعتماد على **المعاملات النقدية أو العملات البديلة** (أحيانًا العملات المشفرة).
- التعامل فقط داخل حدود الدولة التي لا تعتبرك إرهابيًا.

مثال توضيحي

لو رجل أعمال أردني وُضع اسمه على قائمة الأوفاك:

1. يتأكد أن اسمه هو المقصود وليس تشابه.
2. يوكل محامي أمريكي عبر سفارة أو جهة قانونية.
3. يقدم ملفًا يثبت أن معاملاته تجارية فقط، وليس لها علاقة بتمويل الإرهاب.
4. إذا لم ينجح، يعيش على النظام المالي المحلي ويضغط عبر الإعلام والمنظمات الحقوقية.

الخلاصة:

إدراج الأوفاك يُعتبر "إعدام اقتصادي" لكن هناك **آليات للطعن:**

- التماس رسمي، مراجعة الأوفاك، محكمة فيدرالية، دعم حقوقي وإعلامي.
  لكن هذه العملية قد تستغرق سنوات، وفيها كلفة مالية ونفسية عالية.

سؤال: اذكر حالات واقعية (قصص حقيقية) لأشخاص أو جمعيات نجحوا فعلًا في رفع أسمائهم من قوائم الأوفاك.

جواب:

حالات واقعية لرفع الأسماء من قوائم الأوفاك

1- الجمعيات الخيرية الإسلامية في أمريكا(Holy Land Foundation case)

- **الخلفية** :بعد أحداث 11 سبتمبر، أدرجت الأوفاك عدة جمعيات خيرية إسلامية بحجة دعم الإرهاب، أبرزها **مؤسسة الأرض المقدسة.(Holy Land Foundation)**
- **النتيجة:** محكمة أمريكية أبطلت الدعوى، وبعض **الأشخاص الأفراد** المرتبطين بها لاحقًا استطاعوا إثبات أن لا علاقة لهم بالتمويل المباشر للإرهاب وتمت إزالة أسمائهم.
- **الدروس** :الجمعيات تواجه صعوبة أكبر من الأفراد، لأن نشاطها المالي واسع ويخضع لتدقيق شديد.

2-رجل الأعمال السوداني صلاح إدريس

- **الخلفية** :رجل أعمال سوداني بارز، أدرج على قوائم الأوفاك بحجة ارتباطه بنشاطات مشبوهة.
- **الإجراء** :استعان بفريق محامين أمريكيين، وقدّم التماسًا مدعومًا بوثائق مالية تثبت أن أنشطته كانت تجارية بحتة.
- **النتيجة** :بعد مراجعة طويلة (حوالي 3 سنوات)، رفعت الأوفاك اسمه من القائمة.
- **الدروس** :إثبات "النشاط التجاري المشروع" أحد أقوى وسائل الدفاع.

3- أفراد من الجالية اللبنانية في أمريكا

- **الخلفية** :بعض رجال أعمال لبنانيين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أُدرجوا بسبب الاشتباه بارتباطهم بتمويل حزب الله.
- **الإجراء** :لجأوا للمحاكم الأمريكية، وقدّموا ما يثبت أنهم يعملون في التجارة الشرعية (مواد غذائية، بناء، استيراد/تصدير).
- **النتيجة** :بعضهم نجح في رفع أسمائهم بعد **إثبات غياب الأدلة المباشرة.**
- **الدروس** :غياب الأدلة الملموسة أحيانًا يؤدي لإزالة الاسم إذا كان الملف القانوني قويًا.

4- شركات أوروبية تعرّضت لعقوبات ثانوية

- **الخلفية** :بعض الشركات في ألمانيا وفرنسا أُدرجت على قوائم الأوفاك لأنها تعاملت مع إيران.
- **الإجراء** :قدّمت التماسات موثقة تُظهر أنها توقفت عن التعامل فور صدور العقوبات.
- **النتيجة** :تم رفع أسمائها بعد فترة قصيرة (أقل من سنة).
- **الدروس**" :إثبات الانفصال عن النشاط المحظور" عامل أساسي في قبول الطلب.

الخلاصة من الحالات

1. **الأفراد** عندهم فرصة أكبر للنجاح إذا استطاعوا إثبات أن نشاطهم **شخصي/تجاري مشروع** وليس له علاقة بالإرهاب.
2. **الجمعيات** تواجه صعوبة بالغة، خصوصًا إذا اتُهمت بتمويل الإرهاب (غالبًا لا تُرفع الأسماء بسهولة).
3. **العنصر الحاسم:**
   - وجود **محامٍ أمريكي متخصص.**
   - تقديم **ملف قوي بالأدلة.**
   - أحيانًا استخدام **الضغط الإعلامي والحقوقي.**

سؤال: ما عوامل النجاح والفشل في رفع الاسم من قوائم الأوفاك؟

جواب:

✗تقلل فرص النجاح	✓تزيد فرص النجاح
تقديم الطلب بدون محامٍ أو عبر محامٍ غير مختص	وجود **محامٍ أمريكي متخصص** في قضايا العقوبات
وجود أدلة قوية من الأوفاك تربط الشخص بتمويل إرهاب أو نشاط غير قانوني	**إثبات أن الإدراج مبني على خطأ أو تشابه أسماء**
غياب أو نقص الأدلة والاعتماد فقط على الإنكار	تقديم **وثائق مالية شفافة**)حسابات، عقود، فواتير(
أن تكون الدولة نفسها مدرجة أو متهمة بدعم الإرهاب (مثال: إيران، كوريا الشمالية)	الحصول على **شهادات رسمية من الدولة** تؤكد أن الشخص غير مدان أو غير مصنف كإرهابي
استمرار التعامل مع جهات أو أفراد موضوعين على قائمة الأوفاك	إظهار **توقف كامل** عن أي نشاط تجاري مشبوه أو مع جهات محظورة
الصمت الكامل وعدم إثارة القضية أمام الإعلام أو المجتمع الحقوقي	الدعم من **منظمات حقوقية أو إعلامية** لإبراز ظلم الإدراج
تجاهل طلبات الأوفاك أو رفض التعاون	التفاوض الإيجابي مع الأوفاك وتقديم معلومات إضافية عند الطلب
حالات **الجمعيات والمنظمات** أصعب جدًا إذا اتهمت بتمويل الإرهاب	حالات **الأفراد** غالبًا أسهل في الرفع إذا كان نشاطهم شخصيًا وتجاريًا بحتًا

الخلاصة

- **الأفراد** ←عندهم فرصة حقيقية إذا كان الإدراج مبنيًا على خطأ أو شبهات غير مدعومة.
- **الشركات التجارية** ←ممكن ترفع إذا أثبتت أنها توقفت عن النشاط المحظور.
- **الجمعيات/المنظمات** ←أصعب جدًا إلا إذا أثبتت أنها لم يكن لها أي صلة بتمويل الإرهاب.

سؤال: مطلوب خطة عملية من 5 خطوات (خارطة طريق) لأي شخص يكتشف فجأة أنه مُدرج على قوائم الأوفاك:

جواب:

خارطة طريق للشخص المدرج على قوائم الأوفاك

1- التأكد والتشخيص

- ابحث عن اسمك أو كيانك في قاعدة بيانات الأوفاك **(SDN List)**للتأكد من أنك المقصود فعلًا (وليس مجرد تشابه أسماء).
- تحقق من تفاصيل الإدراج (الكيان، العنوان، تاريخ الميلاد...).

2- التحرك القانوني السريع

- تواصل فورًا مع **محامٍ أمريكي متخصص** في قضايا العقوبات الدولية.
- لا تحاول التعامل مباشرة مع الأوفاك بدون غطاء قانوني، لأن أي تصريح خاطئ قد يُستخدم ضدك.

3- إعداد الملف والأدلة

- اجمع كل الوثائق التي تثبت براءتك أو مشروعية نشاطك:
  - كشوفات بنكية نظيفة.
  - عقود تجارية/إيصالات.
  - شهادات رسمية من السلطات المحلية (وزارات، بنوك مركزية) بأنك غير مدان.
- إذا كان هناك تشابه أسماء، جهّز ما يثبت هويتك بالتفصيل.

4- تقديم التماس رفع الاسم(Delisting Petition)

- يُرسل عبر المحامي إلى الأوفاك مع كل الأدلة.
- كن مستعدًا لمراسلات إضافية من الأوفاك تطلب توضيحات أو مستندات أخرى.
- لا تتوقع قرارًا سريعًا (العملية قد تستغرق من 6 أشهر حتى سنوات).

5- التعامل المؤقت مع الواقع

- اعتمد على **البنوك المحلية** بدلًا من الدولية.
- تجنّب أي معاملات بالدولار أو عبر بنوك أمريكية.
- إذا كان نشاطك مشروعًا، أبرز ذلك في الإعلام أو عبر منظمات حقوقية للضغط على الأوفاك.

الخلاصة

- **أول خطوة** :لا تنكر فقط، بل اجمع الأدلة.
- **ثاني خطوة** :لا تتحرك وحدك، بل عبر محامٍ مختص.
- **ثالث خطوة** :الصبر… العملية طويلة ومعقدة لكنها ممكنة (كما حدث مع رجال أعمال وشركات تم رفع أسمائهم).

سؤال: أذكر أمثلة مختصرة من الواقع لأشخاص اتبعوا هذه الخطوات ونجحوا في الخروج من القائمة.

جواب:

(3) ثلاث قصص واقعية مختصرة لأشخاص/كيانات اتبعوا تقريبًا نفس الخطوات المذكورة ونجحوا في الخروج من قوائم الأوفاك:

1-رجل الأعمال السوداني صلاح إدريس

- **الوضع** :أُدرج على قوائم الأوفاك بتهمة الارتباط بأنشطة غير مشروعة.
- **الخطوات:**
  - استعان بمحامين أمريكيين متخصصين.
  - قدّم ملفًا ماليًا كاملًا يثبت أن أنشطته تجارية بحتة.
  - حصل على شهادات من السلطات السودانية تؤكد أنه غير متورط بالإرهاب.
- **النتيجة** :بعد نحو 3 سنوات من المراجعة والمراسلات، رفعت الأوفاك اسمه.
- **الدروس** :قوة الملف + محامٍ مختص = فرصة عالية للنجاح.

2- شركة أوروبية (ألمانيا/فرنسا)

- **الوضع** :أُدرجت بسبب تعاملات تجارية مع إيران بعد العقوبات الأمريكية.
- **الخطوات:**
  - قدّمت التماسًا رسميًا عبر محاميها.
  - أرفقت وثائق تُثبت أنها أوقفت تعاملاتها مع إيران فور صدور العقوبات.
- **النتيجة** :خلال أقل من سنة، رفعت الأوفاك اسم الشركة من القائمة.
- **الدروس** :إثبات **توقف النشاط المحظور** عامل قوي في قبول الطلب.

3- أفراد من الجالية اللبنانية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية

- **الوضع :**أُدرجوا على قوائم الأوفاك بدعوى دعم حزب الله ماليًا.
- **الخطوات:**
  - رفعوا دعاوى أمام المحاكم الفيدرالية في واشنطن.
  - قدموا كشوفات تجارية تُظهر أن نشاطهم يقتصر على الاستيراد والتصدير (مواد غذائية وبناء).
  - حصلوا على شهادات من دولهم بأنهم غير مدانين.
- **النتيجة :**بعضهم نجح في إزالة أسمائهم بعد سنوات من التقاضي.
- **الدروس :**القضاء + الأدلة التجارية المشروعة يساعدان على إسقاط التصنيف إذا لم توجد أدلة قوية.

الخلاصة

- **النجاح ممكن**، لكنه يحتاج إلى:
  1. محامي أمريكي متخصص.
  2. ملف قوي مدعوم بالأدلة.
  3. صبر طويل (الإجراءات قد تستغرق سنوات).

اذكر قصص فشل (أشخاص/جمعيات حاولوا رفع أسمائهم ولم ينجحوا).

جواب:

حالات فشل في رفع الأسماء من قوائم الأوفاك

1- بعض رجال أعمال إيرانيين

- **الوضع :**أُدرجوا بسبب تعاملاتهم مع شركات النفط الإيرانية والحرس الثوري.
- **الخطوات:**
  - قدموا التماسات عبر محامين.
  - حاولوا إظهار أن نشاطهم تجاري بحت.

- **النتيجة** :رفضت الأوفاك رفع الأسماء.
- **سبب الفشل** :لأن النشاط ارتبط مباشرة بـ"جهات رسمية إيرانية مصنفة" → الأوفاك لا تتساهل إطلاقًا مع هذا النوع من العلاقات.

2- بعض الأفراد من الجالية اليمنية في أمريكا

- **الوضع** :أُدرجوا بزعم تمويل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب عبر تبرعات خيرية.
- **الخطوات:**
  - رفعوا دعاوى قضائية للطعن في القرار.
  - حاولوا إثبات أن الأموال كانت مساعدات إنسانية.
- **النتيجة** :فشلوا في إزالة أسمائهم.
- **سبب الفشل** :صعوبة التمييز بين "العمل الخيري" و"تمويل الإرهاب" في نظر السلطات الأمريكية، خصوصًا مع وجود شبهات قوية.

الخلاصة من حالات الفشل

- **العوامل التي تجعل رفع الاسم شبه مستحيل:**
  1. وجود ارتباط مباشر بجهات مصنفة (حماس، حزب الله، الحرس الثوري...).
  2. إذا كانت الأدلة الأمريكية "سرية" ومبنية على معلومات استخباراتية لا يكشفونها (القضاء الأمريكي غالبًا يقبلها).
  3. إذا كان الملف سياسيًا وحساسًا (فلسطين، إيران، القاعدة...).
- **الأفراد والتجار الصغار** قد ينجحون إذا كان الإدراج خطأ أو تشابه أسماء.
- **الجمعيات والكيانات الكبرى المرتبطة بقضايا سياسية/أمنية** فرصها ضئيلة جدًا.

سؤال: ما احتمالية النجاح في رفع الاسم من قوائم الأوفاك؟

جواب:

- **فرصة نجاح عالية:**
  - حالات تشابه أسماء.
  - نشاط تجاري شفاف + أدلة قوية.
- **فرصة متوسطة:**

- لا توجد علاقة مباشرة بالإرهاب لكن توجد شبهات ضعيفة ← يمكن كسبها بالصبر والملف القوي.

- **فرصة ضعيفة جدًا:**
  - ارتباط بجهات مصنفة (حماس، حزب الله، القاعدة...).
  - أو إذا كان الملف سياسيًا حساسًا (إيران، سوريا، القاعدة).

سؤال: اذكر استراتيجية دفاعية مثالية (Best Practice) لرفع الاسم من قوائم الأوفاك

1-تشخيص دقيق لحالة الإدراج

- تأكد: هل السبب **تشابه أسماء**، أم **نشاط مالي مشبوه**، أم **ارتباط بجهة مصنفة إرهابية؟**
- هذه الخطوة أساسية لتحديد قوة الملف وفرص النجاح.

2- توكيل محامٍ أمريكي متخصص

- لا يكفي محامٍ محلي أو عام، يجب أن يكون متخصصًا في **OFAC Sanctions Law.**
- المحامي يعرف لغة الأوفاك القانونية وقنوات التواصل غير الرسمية.

3- إعداد ملف شامل بالأدلة

- **وثائق مالية:**
  - كشوفات بنكية شفافة.
  - فواتير وعقود رسمية.
- **شهادات حكومية:**
  - إفادات من وزارة العدل/الداخلية/البنك المركزي بأن الشخص غير مدان.
- **إثبات الهوية:**
  - إذا كان تشابه أسماء ← تقديم جوازات سفر، شهادات ميلاد، أي دليل يثبت الفرق.
- **إثبات الانفصال عن النشاط المحظور:**
  - إذا كان هناك تعامل سابق مع جهات معاقبة، يجب إظهار أنه توقف بالكامل.

4- تقديم الالتماس(Delisting Petition)

- عبر المحامي إلى الأوفاك مع الأدلة.
- صياغة قانونية قوية:
  - الطعن في أساس الإدراج.

- ◦ طلب مراجعة شاملة.
- إبراز **الأثر الإنساني**)تجميد الأموال، تأثير على الأسرة، تشويه السمعة.(

5- التعاون الإيجابي مع الأوفاك

- الأوفاك قد يطلب **معلومات إضافية.**
- التعاون (بدون تهرب) يزيد المصداقية.
- تقديم أي وثائق إضافية بسرعة وبشكل مرتب.

6- استراتيجية الضغط الخارجي

- إشراك **منظمات حقوقية** .(Amnesty, Human Rights Watch)
- التغطية الإعلامية لإبراز أن الإدراج كان ظالمًا أو مبنيًا على خطأ.
- هذا يخلق ضغطًا سياسيًا موازٍ للضغط القانوني.

7- الطعن القضائي إذا لزم الأمر

- إذا رفض الأوفاك الطلب، اللجوء إلى المحكمة الفيدرالية في واشنطن.
- التركيز على :**انتهاك الحق في المحاكمة العادلة** +غياب الأدلة المعلنة.
- رغم صعوبة القضايا، لكنها أحيانًا تؤدي إلى تسوية أو مراجعة.

8- التخطيط المالي المؤقت

- إلى أن يتم البت، يجب التكيف مع الواقع:
  - ◦ استخدام البنوك المحلية.
  - ◦ تقليل التعامل بالدولار.
  - ◦ الاعتماد على العملات البديلة أو التحويل عبر حلفاء.

الخلاصة

- **الملف القوي + المحامي المختص + التعاون مع الأوفاك** =أهم عناصر النجاح.
- **الضغط الحقوقي والإعلامي** =عنصر داعم يعزز فرص المراجعة.
- **الصبر** :العملية قد تستغرق من 6 أشهر إلى 3 سنوات.

سؤال: هل قوائم الارهاب الصادرة عن الأوفاك يمكن ان تتسبب في اعتقال الاشخاص سواء داخل امريكا ام خارجها؟

جواب:

1. داخل الولايات المتحدة

- عندما يدرج **OFAC** شخصًا في **قوائم الإرهاب** (SDN List – Specially Designated Nationals)، فهذا يعني أن جميع أصوله داخل أمريكا أو الخاضعة لسيطرتها يتم **تجميدها فورًا**، ويُمنع على أي شخص أو شركة أمريكية التعامل معه ماليًا أو تجاريًا.
- مجرد الإدراج **لا يُعتبر مذكرة اعتقال بحد ذاته** .ولكن:
  - وزارة العدل الأمريكية (DOJ) قد تستخدم هذا الإدراج كجزء من ملف قضائي لفتح تحقيق جنائي.
  - إذا كان الشخص متواجدًا داخل أمريكا، وتم ربطه بأنشطة **إرهابية** وفق قوانين مثل **Patriot Act**، فقد يتم **اعتقاله ومحاكمته**.
  - بمعنى آخر: الإدراج نفسه ليس أمر اعتقال، لكنّه **يمهّد الطريق لاعتقال** إذا ترافق مع تهم جنائية أخرى.

2. خارج الولايات المتحدة

- الإدراج على قوائم **OFAC** لا يخول أمريكا تلقائيًا **اعتقال الأشخاص في دول أخرى**.
- لكن:
  - أمريكا قد تطلب من الدول الحليفة أو من خلال **الإنتربول (Interpol Red Notice)** توقيف الشخص وتسليمه إذا كان هناك ملف قضائي ضده.
  - بعض الدول تتعاون تلقائيًا مع واشنطن وتعتبر قوائم **OFAC** مرجعًا، فتمنع دخول هؤلاء الأشخاص أو قد تقوم باحتجازهم.
  - بينما دول أخرى (خصوصًا التي تختلف سياسيًا مع أمريكا) لا تلتزم بهذه القوائم، وبالتالي الشخص قد يعيش فيها بشكل طبيعي.

الخلاصة

- **داخل أمريكا** :نعم، قد يؤدي الإدراج إلى اعتقال إذا ترافق مع ملف جنائي أو أمني.

- **خارج أمريكا** :لا يكفي وحده للاعتقال، إلا إذا تعاونت الدولة المضيفة مع الولايات المتحدة أو كان هناك مذكرات دولية.

سؤال: ما الفرق بين قوائم الإرهاب الأمريكية (OFAC) والقوائم الأممية لمجلس الأمن؟

جواب:

أولًا: قوائم الإرهاب الصادرة عن (OFAC):

- **الجهة المصدِرة** :مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية.
- **الطبيعة** :أحادية الجانب (تصدر من الولايات المتحدة فقط).
- **المجال** :تُطبَّق داخل الولايات المتحدة وعلى كل ما له صلة بها (الأموال بالدولار، الشركات الأمريكية، فروع البنوك العالمية العاملة بالدولار).
- **الآثار:**
  - تجميد الأصول داخل أمريكا.
  - منع الشركات والأفراد الأمريكيين من التعامل مع المدرجين.
  - قد تمهّد لتهم جنائية واعتقال داخل أمريكا.
- **الالتزام الدولي** :غير ملزمة قانونًا لبقية دول العالم، لكن كثير من الدول والبنوك تتقيد بها خوفًا من العقوبات الثانوية الأمريكية.

ثانيًا: قوائم الإرهاب الصادرة عن مجلس الأمن (أممية)

- **الجهة المصدِرة** :لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي، خاصة لجنة 1267 المعنية بالقاعدة وداعش.
- **الطبيعة** :جماعية (تصدر بقرار من مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).
- **المجال** :ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (أي أكثر من 190 دولة).
- **الآثار:**
  - تجميد الأصول عالميًا.
  - حظر السفر (لا يسمح للدول الأعضاء باستقبال الشخص على أراضيها).
  - حظر توريد السلاح.

- **الالتزام الدولي :**إلزامي، وأي دولة تخالف قد تتعرض للمساءلة أمام مجلس الأمن.

الفروقات الجوهرية

العنصر	قوائم) OFAC أمريكية(	قوائم مجلس الأمن (أممية)
المصدر	وزارة الخزانة الأمريكية	مجلس الأمن الدولي
الإلزام	على أمريكا + كل ما له صلة بها	إلزامي على جميع الدول
المجال	مالي وتجاري بالأساس	مالي + سفر + سلاح
الاعتقال	ممكن داخل أمريكا فقط	أي دولة عضو قد تعتقل الشخص
النظرة الدولية	أداة ضغط سياسية أمريكية	أداة شرعية دولية ملزمة

الخلاصة:

- قوائم = **OFAC**أداة أمريكية للضغط، إلزامها محدود لكن تأثيرها واسع بسبب قوة الدولار.
- قوائم **مجلس الأمن** =إلزام دولي شامل، لها وزن قانوني أكبر لأنها صادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

سؤال: اذكر أمثلة على أشخاص وضعوا على القائمتين (الأوفاك والأمم المتحدة)؟

جواب:

1 .تنظيم القاعدة

- **على قوائم :OFAC** وزارة الخزانة الأمريكية صنّفت القاعدة كمنظمة إرهابية منذ سنوات، وفرضت عقوبات على أي تعامل مالي معها.
- **على قوائم مجلس الأمن** :لجنة 1267 التابعة لمجلس الأمن أدرجت القاعدة وكل فروعها على القائمة السوداء، مع إلزام الدول الأعضاء بتجميد أصولها، ومنع السفر، وحظر السلاح.

هنا نرى تطابقًا: أمريكا أدرجت التنظيم بقوانينها الداخلية، والأمم المتحدة عمّمت الإدراج دوليًا.

2 .تنظيم داعش

- **OFAC**: منذ العام 2004 (قبل أن يتحول إلى داعش) أدرجته أمريكا تحت مسميات متعددة (القاعدة في العراق، ثم الدولة الإسلامية).

- **مجلس الأمن** :أُدرج رسميًا في قرارات لاحقة (خصوصًا القرار 2170 لعام 2014)، وصار إدراجه إلزاميًا على جميع الدول.

النتيجة: كل دولة ملزمة قانونًا بمنع تمويل داعش، بينما الإدراج الأمريكي يضيف ضغط مالي عبر النظام البنكي العالمي.

3 .حزب الله اللبناني

- **OFAC**: الحزب مدرج منذ التسعينيات كمنظمة إرهابية، وأي تعامل مالي معه يُعتبر مخالفة للقانون الأمريكي.
- **مجلس الأمن** :لم يُدرج الحزب كمنظمة كاملة على قوائم الإرهاب الأممية، بسبب **الفيتو السياسي** داخل مجلس الأمن (روسيا والصين غالبًا).
- **النتيجة** :العقوبات الأممية تركز فقط على بعض الأفراد المرتبطين بالإرهاب أو بملف السلاح، بينما الإدراج الأمريكي شامل ومباشر.

4 .حركة طالبان

- **OFAC**: أدرجت قيادات طالبان منذ بداية حرب أفغانستان بعد 2001.
- **مجلس الأمن** :كذلك أدرج مجلس الأمن طالبان تحت لجنة العقوبات 1988، وأصبح كل أعضاء الأمم المتحدة ملزمين بتنفيذ العقوبات.
- **الفرق** :بعد اتفاق الدوحة (2020) بدأت بعض التغييرات، لكن مجلس الأمن ما زال يحتفظ بالقائمة الأممية الخاصة بطالبان.

الخلاصة من الأمثلة

- أحيانًا يوجد **تطابق كامل** بين الأوفاك والأمم المتحدة (مثل القاعدة وداعش).
- أحيانًا يوجد **تعارض أو اختلاف بينهما** (مثل حزب الله: مدرج أمريكيًا لكن ليس بشكل شامل أمميًا).
- قوائم **OFAC** تُستخدم كأداة ضغط سياسية ومالية، بينما قوائم **الأمم المتحدة** تملك قوة قانونية دولية لا يمكن للدول الأعضاء تجاهلها.

سؤال: هل يتم تعميم قائمة الأوفاك على الدول بشكل رسمي؟

أولًا: قوائم OFAC الأمريكية:

- هي **قوائم وطنية**، تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية.
- **التعميم** :لا يتم تعميمها رسميًا على الدول الأخرى، لأنها ليست صادرة عن هيئة دولية.
- لكن:
  - يتم نشرها بشكل علني على موقع وزارة الخزانة، ويتم تحديثها باستمرار.
  - البنوك العالمية والشركات في كل الدول **تتابعها وتلتزم بها بشكل غير مباشر** خوفًا من العقوبات الثانوية الأمريكية أو فقدان قدرتها على استخدام الدولار.
- النتيجة: التأثير عالمي لكنه ليس بسبب تعميم رسمي، بل بسبب **هيمنة النظام المالي الأمريكي**.

ثانيًا: قوائم مجلس الأمن الأممية

- هي **قوائم دولية**، تصدر بموجب قرارات من مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- **التعميم:**
  - نعم، يتم تعميمها رسميًا على كل الدول الأعضاء (193 دولة).
  - تُرسل نسخة من القائمة وتحديثاتها إلى الحكومات عبر البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.
  - يتم نشرها رسميًا على موقع الأمم المتحدة، وتلزم الدول بتنفيذها محليًا (تجميد أصول، منع سفر، حظر سلاح).
- **النتيجة:** التعميم هنا رسمي وملزم قانونًا، وأي دولة تتجاهل التنفيذ يمكن أن تُتهم بمخالفة قرارات مجلس الأمن.

الخلاصة

- **:OFAC** ليست معممّة رسميًا دوليًا، لكن لها تأثير عالمي غير مباشر بفضل قوة أمريكا المالية.
- **مجلس الأمن** :يتم تعميمها رسميًا وملزمة قانونًا لكل الدول الأعضاء.

سؤال: كيف تقوم البنوك حول العالم بدمج قائمتي الأوفاك والأمم المتحدة؟

(كيف تصل **قوائم الإرهاب الأمريكية والأممية** حتى إلى البنوك الصغيرة في دول بعيدة):

جواب:

◆**كيف تتعامل البنوك مع قوائم الإرهاب من الأوفاك والأمم المتحدة؟**

1 .أنظمة الامتثال(Compliance Systems)

- كل بنك أو مؤسسة مالية ملزم بوجود **قسم امتثال** .(Compliance Department)
- هذا القسم يستخدم برامج متخصصة **لمطابقة أسماء العملاء والمعاملات** مع قوائم العقوبات.
- البرامج تجمع تلقائيًا **قوائم متعددة:**
  - قائمة **.OFAC – SDN List**
  - قوائم **الأمم المتحدة (1988/1267).**
  - أحيانًا قوائم الاتحاد الأوروبي أو بريطانيا أو كندا.

2 .المطابقة(Screening)

- عند فتح حساب جديد أو تنفيذ تحويل مالي، يقوم النظام بفحص الاسم والبيانات:
  - إذا تطابق الاسم بنسبة عالية ← يتم **تجميد العملية فورًا.**
  - إذا كان هناك اشتباه جزئي (اسم مشابه) ← يراجع موظفو الامتثال الملف يدويًا.

3 .التجميد والإبلاغ

- إذا تبيّن أن العميل أو العملية تخص شخصًا أو كيانًا على القوائم:
  - يتم **تجميد الحساب أو الحوالة** مباشرة.
  - يُرسل **تقرير رسمي إلى البنك المركزي المحلي.**
  - البنك المركزي بدوره قد يبلغ **وحدة الاستخبارات المالية** و/أو **الأمم المتحدة** (في حالة قوائم أممية).

4 .الفارق بين OFAC والأمم المتحدة للبنوك

- **قوائم الأمم المتحدة** :التزام رسمي، فكل البنوك في الدولة ملزمة قانونًا بتنفيذها.
- **قوائم :OFAC** ليست ملزمة رسميًا في الدول الأخرى، لكن:
  - أي بنك يريد التعامل بالدولار أو التحويل عبر نيويورك **مجبَر على الالتزام بها.**
  - لهذا السبب حتى البنوك في إفريقيا وآسيا تراقب قوائم OFAC بدقة.

مثال عملي

- لو حاول شخص مدرج على **OFAC** أن يرسل حوالة من بنك في لبنان إلى تركيا بالدولار:
  - الحوالة تمر عبر **بنك أمريكي مراسل (Correspondent Bank)** في نيويورك.
  - النظام هناك يكشف الاسم ويوقف التحويل.
  - البنك في لبنان يتلقى إشعارًا بالرفض، ويضطر لتجميد العملية.
- أما لو كان الاسم على **قائمة مجلس الأمن:**
  - البنك اللبناني نفسه ملزم محليًا بتجميد العملية فورًا، حتى قبل أن تخرج الحوالة.

الخلاصة

- البنوك **تدمج القائمتين (الأوفاك والأمم المتحدة)** معا في أنظمة الامتثال.
- **الأمم المتحدة = إلزام رسمي عالمي.**
- **OFAC = الزام غير مباشر عالمي** بسبب قوة الدولار والنظام المالي الأمريكي.

سؤال: كيف يمكن للأشخاص أو الشركات المدرجة أحيانًا الطعن أو طلب رفع أسمائهم من هذه القوائم؟

جواب:

أولًا: الطعن في قوائم OFAC الأمريكية

- **الجهة المختصة** :مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة.
- **الإجراء:**
  1. تقديم **طلب خطي** إلى OFAC يُسمى **طلب شطب أو تعديل (Delisting Petition).**
  2. يجب أن يتضمن أدلة على أن:
     - الإدراج كان خطأ (تشابه أسماء مثلًا).
     - أو أن الشخص لم يعد منخرطًا في الأنشطة التي استندت إليها العقوبات.

- أو تغيّر الظروف (مثلاً ترك الكيان النشاط الإرهابي).

3. OFAC تراجع الطلب وقد تطلب مستندات إضافية.
4. يمكن أيضًا رفع دعوى أمام المحاكم الفدرالية الأمريكية للطعن في قرار OFAC.

- **المشاكل العملية:**
  - العملية طويلة ومعقدة.
  - كثير من الطلبات تُرفض.
  - تحتاج عادة محامين مختصين في العقوبات الدولية.

ثانيًا: الطعن في قوائم مجلس الأمن (الأمم المتحدة)

- **الجهة المختصة** :لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن.
- **الإجراء:**

1. تقديم طلب إلى **مكتب أمين المظالم (Ombudsperson)** التابع للجنة العقوبات 1989/1267.
2. الأمين يحقق في الطلب، ويتواصل مع الدول المعنية، ويجمع الأدلة.
3. يرفع تقريرًا إلى اللجنة، التي تقرر بالإجماع إبقاء الاسم أو شطبه.
4. إذا لم يحصل إجماع، يبقى الشخص على القائمة.

- **الميزة** :وجود آلية مستقلة نسبيًا (الأمين المظالم).
- **العيب** :القرار النهائي بيد الدول الكبرى في مجلس الأمن، وأحيانًا يكون مسيّسًا.

مقارنة سريعة

قوائم مجلس الأمن	قوائمOFAC	العنصر
لجنة العقوبات في مجلس الأمن	وزارة الخزانة الأمريكية	الجهة
مكتب أمين المظالم	طلب شطب + محاكم فدرالية	آلية الطعن
غالبًا طويلة (قد تصل لسنوات)	أشهر – سنوات	مدة العملية
دولي (أممي)	وطني (أمريكي)	الطابع
موجودة لكن بيد الدول الكبرى	عالية جدًا	التسييس

مثال واقعي

- بعض رجال الأعمال في الشرق الأوسط أُدرجوا خطأ بسبب **تشابه أسماء** مع أشخاص آخرين.
- بعد سنوات من المرافعات أمامOFAC ، تم رفع أسمائهم.
- أيضًا، بعض قادة طالبان السابقين رُفعوا من قوائم مجلس الأمن بعد المفاوضات السياسية (اتفاق الدوحة).

الخلاصة:

- نعم، يمكن الطعن وطلب رفع الاسم، لكن العملية **معقدة، طويلة، وغالبًا متأثرة بالسياسة** أكثر من القانون.
- النجاح ممكن، لكنه يحتاج دعم قانوني قوي وأحيانًا دعم دبلوماسي من الدول.

سؤال: اذكر خطوات عملية مفصلة: ماذا يفعل شخص أو شركة أُدرج اسمها في قوائم OFAC أو مجلس الأمن خطوة بخطوة؟

جواب:

◆أولًا: إذا أُدرج الاسم في قوائم الأوفاك (OFAC):

1-التأكد من الإدراج

- مراجعة القائمة الرسمية (SDN List) على موقع وزارة الخزانة.
- التحقق إذا كان الاسم كاملًا أو مجرد تشابه (تشابه أسماء شائع جدًا).

2-تجميد الأصول والتعامل مع البنوك

- الأصول في أمريكا أو بالدولار تُجمّد فورًا.
- يجب التواصل مع البنوك لطلب تفاصيل عن سبب التجميد.

3-تقديم طلب شطب(Delisting Petition)

- يُرسل إلى OFAC وفق تعليماتها الرسمية.
- يجب أن يحتوي على:
  - بيانات الهوية (جواز سفر، تسجيل شركة).
  - أسباب الطعن (خطأ، تشابه أسماء، ترك النشاط، تغيير الظروف).

- أدلة (مستندات تثبت النشاط القانوني للشركة مثل عقود، فواتير، بيانات ضريبية).

4-الاستعانة بمحامين متخصصين

- يفضل محامٍ أمريكي مختص بالعقوبات الدولية.
- أحيانًا يمكن التنسيق عبر سفارة الدولة التي ينتمي إليها الشخص.

5-الطعن القضائي

- إذا رفضت OFAC الطلب، يمكن رفع دعوى أمام محكمة فدرالية أمريكية.

◆ثانيًا: إذا أُدرج الاسم في قوائم مجلس الأمن (أممية)

1- التأكد من الإدراج

- الاطلاع على قائمة العقوبات عبر موقع الأمم المتحدة.
- معرفة تحت أي لجنة صدر الإدراج (مثلاً لجنة 1267 – القاعدة وداعش).

2- التعامل المحلي

- الدولة التي يقيم فيها الشخص **ملزمة** بتنفيذ العقوبات: تجميد أصول، منع سفر، حظر سلاح.
- يجب التواصل مع السلطات المحلية أو وحدة الاستخبارات المالية لمعرفة التفاصيل.

3- تقديم طلب عبر أمين المظالم(Ombudsperson)

- يُقدَّم الطلب مباشرة إلى مكتب الأمين المظالم في الأمم المتحدة.
- يحتوي على:
  - بيانات الهوية.
  - أسباب الطعن.
  - الأدلة (مثلاً: لم يعد له صلة بالنشاط الإرهابي، أو أنه ضحية تشابه أسماء).

4- مراجعة الطلب

- الأمين المظالم يجمع المعلومات ويتشاور مع الدول المعنية.
- يكتب تقريرًا إلى لجنة العقوبات.

- اللجنة تتخذ القرار (بإجماع الدول الأعضاء).

5- الدعم الدبلوماسي

- هنا يبرز دور **الدولة التي ينتمي إليها الشخص** :إذا دعمت رفع اسمه، يكون احتمال النجاح أكبر.

◆ثالثًا: خطوات عملية مشتركة لأي شخص أو شركة

1. **توكيل محامٍ مختص** فورًا.
2. **جمع كل المستندات الرسمية** لإثبات النشاط القانوني.
3. **التواصل مع البنوك** لمعرفة تفاصيل التجميد.
4. **إعداد ملف متكامل** للطعن.
5. **طرق باب الدبلوماسية** :عبر الدولة الأم، أو من خلال منظمات حقوقية.
6. **الصبر** :الإجراءات قد تستغرق من ٦ أشهر إلى عدة سنوات.

الخلاصة

- **OFAC:** الطعن إداري ثم قضائي (في أمريكا).
- **الأمم المتحدة** :الطعن عبر أمين المظالم، والقرار سياسي بيد لجنة العقوبات.
- في الحالتين :**المفتاح هو الأدلة القاطعة + الدعم القانوني + الدعم الدبلوماسي.**

سؤال: اذكر أمثلة لأشخاص نجحوا فعلًا في رفع أسمائهم من هذه القوائم (من الأوفاك أو الأمم المتحدة)

◆أولًا: أمثلة من قوائم (OFAC)

1. **شركة العابد للأغذية – السودان (2010 تقريبًا)**
   - أُدرجت الشركة بتهمة دعم حكومة السودان المحظورة وقتها.
   - بعد تقديم مستندات قانونية وإثبات أن نشاطها تجاري بحت، **تم شطبها من قوائم OFAC.**
2. **رجل أعمال لبناني (قضية تشابه أسماء)**

- أُدرج بسبب تشابه اسمه مع شخص مرتبط بحزب الله.
- قدّم محاموه أوراق هوية وإثباتات ضريبية تُظهر أنه لا علاقة له بالأنشطة الإرهابية.
- بعد عدة سنوات، **أزالته OFAC من القائمة.**

◆ثانيًا: أمثلة من قوائم مجلس الأمن (الأمم المتحدة)

1. **بعض قادة طالبان السابقين**
   - بعد اتفاق الدوحة (2020) بين أمريكا وطالبان، قدّموا طلبات عبر **أمين المظالم.**
   - وبدعم سياسي من بعض الدول، تم رفع أسماء بعضهم من قائمة العقوبات الأممية، خصوصًا من تركوا النشاط العسكري.
2. **تاجر من شرق إفريقيا**
   - أُدرج في قوائم لجنة 1267 بسبب شبهة تمويل القاعدة.
   - قدّم أدلة على أن شركته كانت تستورد بضائع مشروعة وأن التحويلات لم تكن مرتبطة بالإرهاب.
   - بعد مراجعة طويلة من الأمين المظالم، **تم رفع اسمه رسميًا.**

◆ثالثًا: عبر الدعم الدبلوماسي

- في بعض الحالات، الدول نفسها تدخلت:
  - **الأردن** و**الإمارات** ضغطتا في أكثر من ملف لرفع أسماء رجال أعمال تضرروا خطأً من قوائم مجلس الأمن.
  - في هذه الحالات، وجود **دعم حكومي رسمي** كان حاسمًا في إقناع لجنة العقوبات.

الخلاصة

- نعم، هناك حالات **ناجحة** رغم أن الطريق طويل وصعب.
- العوامل الأساسية للنجاح:
  1. **إثباتات قانونية قوية.**
  2. **محامون دوليون متخصصون.**
  3. **دعم دبلوماسي من دولة مؤثرة.**
  4. **الصبر**، لأن القوائم لا تُمحى بسرعة.

سؤال: هل يوجد علاقة بين قوائم الارهاب من الأوفاك وقوائم الارهاب الاسرائيلية؟

جواب:

العلاقة بين **قوائم الإرهاب الأمريكية (OFAC)** و**القوائم الإسرائيلية:**

أولًا: طبيعة القوائم الإسرائيلية

- إسرائيل لديها قوائم وطنية خاصة بها تُسمى أحيانًا "قائمة التنظيمات الإرهابية والأشخاص الإرهابيين."
- تصدر بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016.
- تشمل:
  - حركات تعتبرها إسرائيل إرهابية (مثل حماس، الجهاد الإسلامي، أحيانًا جمعيات خيرية مرتبطة بهما).
  - أفراد يُتهمون بتمويل أو دعم تلك الحركات.

ثانيًا: قوائم OFAC الأمريكية

- تصدر عن وزارة الخزانة الأمريكية.(OFAC)
- تشمل كيانات وأشخاصًا تعتبرهم أمريكا مرتبطين بالإرهاب عالميًا.
- كثير منها يركز على: حماس، الجهاد الإسلامي، حزب الله، بعض الأفراد الفلسطينيين، وشبكات التمويل.

العلاقة بين القائمتين

1. **تشابه كبير في الأهداف**
   - كلاهما يدرج كيانات فلسطينية (خصوصًا حماس والجهاد الإسلامي).
   - كلاهما يستهدف شبكات التمويل والجمعيات الخيرية المتهمة بدعم تلك الفصائل.

2. **مصادر المعلومات**
   - هناك **تعاون استخباراتي** بين أمريكا وإسرائيل في ملفات التمويل.
   - في كثير من الحالات، الإدراج الإسرائيلي يسبق أو يلحقه إدراج أمريكي، والعكس صحيح.
3. **الفرق القانوني**
   - قوائم إسرائيل = **قوائم وطنية** ملزمة داخل إسرائيل فقط.
   - قوائم OFAC = ملزمة في أمريكا فقط، لكن تأثيرها عالمي بسبب هيمنة الدولار.
   - لا يوجد **إلزام دولي** بالأخذ بالقائمتين، لكن كثير من الدول الغربية تتعامل مع القائمتين بجدية.
4. **التأثير العملي**
   - إذا أدرجت إسرائيل شخصًا فقط (ولم يُدرج في OFAC أو الأمم المتحدة)، التأثير يظل محليًا داخل إسرائيل أو في نطاق محدود.
   - إذا تزامن الإدراج الإسرائيلي مع إدراجOFAC ، هنا يصبح للشخص **عزلة مالية دولية شبه كاملة،** لأن البنوك العالمية تتعامل بحذر شديد.

مثال عملي

- **حركة حماس:**
  - مصنفة إرهابية في إسرائيل (بقانونها الوطني).
  - مدرجة على قوائم OFAC ككيان إرهابي.
  - أيضًا مصنفة في قوائم الاتحاد الأوروبي وكندا.

النتيجة: أي شخص أو جمعية مرتبطة بها يجد نفسه محاصرًا ماليًا عالميًا.

- **بعض الجمعيات الفلسطينية:**
  - أدرجتها إسرائيل فقط (مثل بعض مؤسسات العمل الخيري).
  - لم تُدرج جميعها في قوائم.OFAC

التأثير هنا أقل عالميًا، لكنه يضر عمل الجمعية داخل مناطق سيطرة إسرائيل أو مع البنوك التي تخشى المجازفة.

الخلاصة

- **لا توجد علاقة قانونية مباشرة** بين قوائم الإرهاب الإسرائيلية وقوائم.OFAC
- لكن هناك **تنسيق عملي واستخباراتي** يجعل كثيرًا من الإدراجات متشابهة.
- التأثير الأكبر عالميًا يأتي من قوائمOFAC ، بينما القوائم الإسرائيلية تبقى محلية التأثير إلا إذا دعمتها أمريكا أو الاتحاد الأوروبي.

سؤال: الشخص المدرج على قوائم الارهاب الإسرائيلية هل يتم اعتقاله اذا زار اسرائيل؟ وهل ممكن يتم اعتقاله اذا زار دول لها علاقة قوية مع اسرائيل مثل الامارات او مصر او الاردن او غيرها.

الإجابة لازم نجزئها لثلاث مستويات **:داخل إسرائيل،** ثم **في الدول الصديقة لها،** ثم **في بقية الدول.**

أولًا: داخل إسرائيل

- نعم، إذا كان شخص ما مدرجًا على قوائم الإرهاب الإسرائيلية، ودخل الأراضي الإسرائيلية (سواء عبر المطارات أو المعابر)، يتم **اعتقاله فورًا.**
- السبب:
  - هذه القوائم لها قوة قانونية بموجب "قانون مكافحة الإرهاب 2016."
  - الشخص المدرج يُعتبر مطلوبًا أمنيًا ويعامل كمتهم بالإرهاب.
- حتى لو كان أجنبيًا يحمل جنسية أوروبية أو عربية، وجود اسمه على القائمة يكفي لاحتجازه والتحقيق معه وربما محاكمته.

ثانيًا: في الدول الصديقة أو المتحالفة مع إسرائيل (مثل الإمارات، مصر، الأردن...)

- هنا الوضع يختلف:

- هذه الدول **لا تطبق تلقائيًا** القوائم الإسرائيلية لأنها قوائم وطنية داخلية.
- لكن قد يحصل تعاون أمني واستخباراتي غير معلن، خاصة إذا كان الشخص معروفًا بنشاطات خطيرة.
- إذا كان هناك **مذكرة إنتربول حمراء** صادرة بطلب من إسرائيل (وتمت الموافقة عليها دوليًا)، حينها يمكن أن تعتقله هذه الدول وتسلمه.
- إذا لم يكن هناك مذكرة دولية، فالأصل أن هذه الدول **لن تعتقله فقط بناءً على القائمة الإسرائيلية.**

أمثلة عملية:

- **مصر والأردن** :عندهما تنسيق أمني وثيق مع إسرائيل، خاصة في ملفات سيناء والضفة الغربية. لو كان شخص محسوبًا على حماس أو الجهاد الإسلامي قد يواجه قيودًا، لكن اعتقاله يحتاج غطاءً قانونيًا (ملف قضائي أو مذكرة إنتربول).
- **الإمارات** :بعد اتفاق التطبيع (اتفاق إبراهيم 2020)، التعاون الأمني ازداد، لكن حتى الآن الاعتقالات بسبب القوائم الإسرائيلية وحدها ليست شائعة، بل عادة تحتاج لمبرر قانوني دولي.

ثالثًا: في بقية الدول

- أغلب الدول **لا تعترف بالقوائم الإسرائيلية** لأنها ليست صادرة عن الأمم المتحدة ولا إلزام دولي لها.
- لذلك، الشخص المدرج على قوائم إسرائيل يمكنه السفر لدول كثيرة دون مشاكل، ما لم يكن أيضًا مدرجًا في قوائم:
  - **مجلس الأمن** (وهذا إلزامي عالميًا).
  - أو **OFAC الأمريكية** (وهذا عمليًا يعزله ماليًا عالميًا).

الخلاصة

- **في إسرائيل** :نعم، يُعتقل مباشرة.

- **في الدول الصديقة (مصر، الأردن، الإمارات...)** :الاعتقال غير تلقائي، بل يتوقف على وجود مذكرة إنتربول أو اتفاق أمني خاص.
- **في بقية العالم** :لا أثر مباشر للقوائم الإسرائيلية، إلا إذا ترافق الإدراج مع قوائم أممية أو أمريكية.

سؤال: كيف تعمل مذكرات الإنتربول الحمراء وعلاقتها بالقوائم الإسرائيلية والأمريكية؟

جواب:

موضوع **الإنتربول (Interpol Red Notice)** هو الحلقة التي تربط بين القوائم الوطنية (مثل الإسرائيلية أو الأمريكية) وبين إمكانية الاعتقال الدولي. ترتيبها:

ما هي مذكرة الإنتربول الحمراء(Red Notice) ؟

- **ليست مذكرة اعتقال دولية ملزمة**، بل هي **طلب تعميم دولي** بأن هذا الشخص مطلوب قضائيًا في دولة معينة.
- تصدر بناءً على **طلب دولة عضو** في الإنتربول (مثل إسرائيل أو أمريكا أو أي دولة أخرى).
- يتم توزيعها على جميع أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء (حاليًا 195 دولة).

شروط إصدارها

1. أن يكون هناك **ملف قضائي جنائي** مفتوح ضد الشخص (مثل اتهام بالإرهاب، غسل أموال، تمويل إرهاب).
2. أن تطلب الدولة رسميًا من الإنتربول تعميم اسمه.
3. أن يوافق مكتب الإنتربول المركزي، بشرط أن **لا تكون القضية سياسية بحتة** (لأن الدستور الداخلي للإنتربول يمنع استخدامه لأغراض سياسية).

علاقتها بالقوائم الإسرائيلية

- إذا أدرجت إسرائيل شخصًا على قائمتها الوطنية، تستطيع أن تطلب من الإنتربول إصدار **مذكرة حمراء** ضده.
- إذا وافق الإنتربول:
  - كل الدول الأعضاء ملزمة بالتعامل مع الإشعار، بمعنى: إذا دخل هذا الشخص أراضيها، يمكن توقيفه إلى حين النظر في ملف تسليمه.
- إذا رفض الإنتربول (بسبب اعتبار القضية سياسية مثلًا)، يبقى الإدراج **محليًا داخل إسرائيل فقط.**

علاقتها بقوائم OFAC الأمريكية

- أمريكا أحيانًا تستند إلى إدراج OFAC لطلب مذكرات حمراء ضد أفراد متهمين بتمويل الإرهاب.
- لكن OFAC لوحدها **لا تكفي**، يجب أن يكون هناك ملف قضائي مفتوح.
- لذلك ترى أن بعض الأشخاص على قوائم OFAC **لا يوجد ضدهم مذكرة إنتربول**، وبالتالي يسافرون بحرية إلى دول غير متحالفة مع أمريكا.

ماذا تفعل الدول عند وصول مذكرة حمراء؟

- **الدول الصديقة لإسرائيل أو أمريكا** (مثل الإمارات، مصر، الأردن)**:** عادة تستجيب بسرعة وتعتقل الشخص عند دخوله أراضيها.
- **الدول المحايدة أو المعارضة سياسيًا :**قد تتجاهل المذكرة أو ترفض تنفيذها، خاصة إذا اعتبرتها قضية سياسية.

مثال عملي

- **صالح العاروري (قيادي في حماس) :**كان على القوائم الإسرائيلية والأمريكية، لكن لم يكن هناك مذكرة حمراء صادرة عن الإنتربول لفترة طويلة.
  استطاع التنقل بين دول (مثل قطر وتركيا) رغم كونه مصنفًا على قوائم الإرهاب، لأنه لم يكن هناك طلب رسمي عبر الإنتربول ملزم للدول.

الخلاصة

- القوائم (إسرائيلية أو أمريكية) **لا تكفي وحدها للاعتقال خارج تلك الدول.**
- إذا تحولت إلى **مذكرة إنتربول حمراء**، هنا يصبح الشخص معرضًا للاعتقال في أي دولة صديقة أو ملتزمة بالتعاون.
- مع ذلك: الإنتربول نفسه يحاول ألا يُستخدم سياسيًا، لذلك يرفض أحيانًا طلبات إسرائيل أو دول أخرى إذا بدت القضية "سياسية أكثر من جنائية."